السنة الرابعة والعشرون العدد89 / شهر حزيران/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/8/24

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1499

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Risk Management and Digital Transformation on Enhancing Banking Efficiency

دور إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة [2010–2023]

مريم جاسم خلف المياحي/ الباحث
Maryam Jasim Khalaf
mariamjassim721@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. أرادن حاتم خضير/المشرف
Araden Hatim Khudair
dr_araden_k@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

Abstract

The current study examined the banking environment in the Iraqi banking sector through three important variables. These variables are risk management and digital transformation as independent variables, which are considered among the most prominent and important topics for banking institutions, and banking efficiency as the dependent variable, which is one of the most prominent goals banks seek to achieve. Therefore, the study aimed to demonstrate the relationship and impact of risk management and digital transformation in enhancing banking efficiency, in light of the contemporary challenges facing banks, especially with regard to economic fluctuations and increasing competitive pressures. The study focused on the main question: What is the impact of risk management and digital transformation in enhancing banking efficiency? The study assumed the existence of a correlation and influence between both risk management and digital transformation in enhancing banking efficiency. To achieve the study objectives, the study hypotheses were tested in the Iraqi banking sector in general, for a period of 14 years extending from 2010 to 2023. The study relied on annual data obtained from the statistical bulletin of the Central Bank of Iraq, which was employed in financial analysis and statistical analysis by using various statistical programs such as SPSS 26, multiple linear regression, analysis of variance (ANOVA), and the Durbin-Watson test. The study came out with a set of results, the most prominent of which is that the indicators of risk management and digital transformation contribute significantly to explaining changes in banking efficiency, as the model explains more than 83% of the variance in this variable.

Keywords: Risk Management - Digital Transformation - Banking Efficiency - Iraqi Banking Sector.

المستخلص

تناولت الدراسة الحالية دراسة البيئة المصرفية في القطاع المصرفي العراقي عبر ثلاث متغيرات مهمة وهذه المتغيرات هي إدارة المخاطر والتحول الرقمي كمتغيرين مستقليين واللذان يعتبران من أبرز واهم المواضيع للمؤسسات المصرفية والكفاءة المصرفية ، كمتغير تابع والذي يعد أحد أبرز الأهداف التي تسعى البنوك المصرفية لتحقيقها، لذا هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة والتأثير لكل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية، وذلك في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه البنوك خاصة فيما يتعلق بالتقلبات الاقتصادية والضغوط التنافسية المتزايدة وركزت مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيسي والذي مفاده : ما هو تأثير كل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية؟ وافترضت الدراسة وجود علاقات ارتباط وتأثير بين كل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية ، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اختبار فرضيات الدراسة في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام ولمده زمنية أمدها (١٤) سنة ممتدة من (٢٠١٠ -٢٠٢٣)اذ تم الاعتماد على البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي تم توظيفها بالتحليل المالي ، والتحليل الاحصائي عن طريق استعمال برامج أحصائية متنوعة مثل برنامج (SPSS26)والإنحدار الخطي المتعدد ، وتحليل التباين (ANOVA)واختبار (Durbin - Watson)قد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها إن مؤشرات إدارة المخاطر والتحول الرقمي تساهم بشكل كبير في تفسير التغيرات في الكفاءة المصرفية حيث يفسر الانموذج أكثر من٨٣ ٪من التباين في هذا المتغير.

الكلمات الرئيسية: إدارة المخاطر ـ التحول الرقمي ـ الكفاءة المصرفية ـ القطاع المصرفي العراقي.

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي تحولات متسارعة بفعل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما جعل تحقيق الكفاءة المصرفية هدفًا استراتيجيًا لضمان الاستمرارية والتفوق في بيئة تتسم بالمنافسة والمخاطر. وتبرز في هذا السياق كل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي كعنصرين حاسمين لتعزيز الأداء المصرفي، إذ تسهم الأولى في حماية الموارد واتخاذ قرارات فعالة، بينما يمثل التحول الرقمي ركيزة لتطوير الخدمات وتقليل التكاليف. إلا أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية يرافقه تحديات تتعلق بأمن المعلومات والمخاطر التشغيلية، مما يفرض على المصارف ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لإدارة هذه التحديات دون التخلي عن فرص التطوير. انطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية في العراق، بالاعتماد على بيانات ميدانية وتحليل علمي يمتد للفترة (2010–2023). وقد تم تنظيم الدراسة تناولت المنهجية، الإطار المفاهيمي، التحليل المالي والإحصائي، ثم الاستنتاجات والتوصيات الداعمة للقطاع المصرفي.

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: يواجه القطاع المصرفي العراقي تحديات متزايدة ناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والتطور التكنولوجي السريع، ما يستدعي تبني استراتيجيات فعالة لتحقيق الكفاءة المصرفية وضمان الاستدامة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إدارة المخاطر والتحول الرقمي كعاملين رئيسيين في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصارف. وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى فهم مدى دور هذين المتغيرين على الكفاءة المصرفية، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما دور إدارة المخاطر على الكفاءة المصرفية في العراق؟
2. ما دور التحول الرقمي على الكفاءة المصرفية؟
3. ما مدى تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف العراقية؟
4. إلى أي حد يسهم الجمع بين إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تحسين الكفاءة المصرفية؟

ثانياً : هدف البحث: تهدف الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية في العراق، من خلال:

1. تقييم فاعلية ممارسات إدارة المخاطر وآليات التحول الرقمي في المصارف العراقية.

2. بيان الدور الاستراتيجي للتقنيات الرقمية في دعم الكفاءة المصرفية إلى جانب إدارة المخاطر.
3. تحديد أبرز التحديات والمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي.
4. تقديم توصيات تسهم في تطوير السياسات المصرفية لتحقيق التوازن بين الرقمنة وضبط المخاطر.

ثالثاً : اهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع استراتيجي يتمثل في الكفاءة المصرفية، في ظل بيئة مصرفية عراقية تواجه تحديات اقتصادية وأمنية وتكنولوجية متزايدة. وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على دور كل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي في دعم الأداء المصرفي، من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتحسين جودة الخدمات. كما تبرز أهميته في تقديم رؤية تحليلية وتطبيقية للعلاقة بين هذين المتغيرين، بما يتناسب مع خصوصية الواقع العراقي.

رابعاً : مجتمع وعينة البحث: يتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها 70 مصرفًا، تشمل مصارف حكومية وخاصة، تقليدية وإسلامية، إضافة إلى فروع لمصارف أجنبية. أما عينة الدراسة فقد شملت القطاع المصرفي العراقي ككل، وتمت دراسته خلال سلسلة زمنية امتدت من عام 2010 حتى 2023.

خامساً : منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي و الاستقرائي لتحليل واقع إدارة المخاطر والتحول الرقمي والكفاءة المصرفية في المصارف العراقية، من خلال جمع البيانات ووصف الظاهرة. كما استخدمت المنهج الكمي لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث واستخلاص العلاقات بين المتغيرات.

سادساً : الاطار الزماني والمكاني:

1- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث الحالي في القطاع المصرفي العراقي.
2- الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمنية للمدة ما بين 2010-2023.

سابعاً: فرضيات البحث : انطلقت الدراسة على اساس فرضية :

- يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات إدارة المخاطر والتحول الرقمي وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية، ويتفرع عنها:
  - دور معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية.
  - دور معنوي على معدل رأس المال إلى الاستثمارات

ثامناً: هيكلية البحث: هيكلية هذا البحث تبدأ بمقدمة تمهيدية تتناول أهمية الكفاءة المصرفية في ظل التحديات الاقتصادية والتقنية المعاصرة، مع تسليط الضوء على دور إدارة المخاطر والتحول الرقمي. ثم يتناول البحث منهجيته من حيث مشكلة الدراسة، أهدافها، الفرضيات المطروحة والمنهج العلمي المعتمد في التحليل. بعد ذلك، يعرض الإطار النظري الذي يتضمن المفاهيم الأساسية لكل من إدارة المخاطر والتحول الرقمي والكفاءة المصرفية. ويعقب ذلك مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة محليًا وعربيًا ودوليًا، بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف. ينتقل البحث بعد ذلك إلى تحليل البيانات المالية والإحصائية للقطاع المصرفي العراقي خلال الفترة 2010–2023. ثم تُعرض النتائج المستخلصة من التحليلات وتتم مناقشتها في ضوء الفرضيات. ويُختتم البحث باستنتاجات نهائية وتوصيات عملية تسهم في تعزيز الكفاءة المصرفية عبر أدوات الإدارة الفعالة للمخاطر وتوظيف التحول الرقمي.

تاسعاً: بعض الدراسات السابقة:

1- **دراسة متعلقة بـ (ادارة المخاطر):** دراسة (ساعد وصابور، 2021)، بحث منشور

عنوان الدراسة	محاولة تقييم أثر ادارة المخاطر المصرفية على اداء المؤسسات المالية
هدف الدراسة	البحث عن كيفية تأثير المخاطر المصرفية المحيطة بالبنك الخارجي الجزائري وإدارتها على أداء البنك من 2010 إلى 2018، من خلال دراسة وتحليل مؤشرات المخاطرة وكذلك تقييم الأداء.
عينة ومجال الدراسة	البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2010-2018
منهج الدراسة	الوصفي التحليلي
ابرز نتائج الدراسة	أن البنك يتعرض للمخاطر تهدد ربحيته، أي أنه يحقق أرباح ضعيفة نسبياً في ظل مخاطر أعلى للسيولة ومخاطر ائتمانية متدنية، ومنه يمكن القول أن هذا البنك له كفاءة نسبية في إدارة مخاطرة وتحصيل عوائده.
ابرز التوصيات	على البنوك التجارية الجزائرية ايجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وقادر على مراقبة التغيرات المهمة في هذه المخاطر.

2ـ دراسة متعلقة بـ (التحول الرقمي): دراسة (Inese Mavlutova et al،2023)، بحث منشور.

عنوان الدراسة	Digital Transformation as a Driver of the Financial Sector Sustainable Development: An Impact on Financial Inclusion and Operational Efficiency التحول الرقمي كمحرك للتنمية المستدامة للقطاع المالي: تأثير على الشمول المالي والكفاءة التشغيلية.
هدف الدراسة	التعرف على كيفية تأثير التحول الرقمي والمدفوعات الالكترونية في التنمية المستدامة للقطاع المالي من خلال الشمول المالي والكفاءة التشغيلية.
عينة ومجال الدراسة	26دولة من الاتحاد الأوربي للمدة 2014-2022
منهج الدراسة	تحليل كمي
ابرز نتائج الدراسة	الاتجاهات الحديثة في التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة في دول الاتحاد الأوربي.
ابرز التوصيات	تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك التوسع في تقنيات الهوية الرقمية والدفع الإلكتروني، لما لها من دور فعّال في تعزيز الشمول المالي وتحسين الكفاءة التشغيلية.

3ـ دراسة متعلقة بـ (الكفاءة المصرفية): دراسة (عبادي،2024) رسالة ماجستير

عنوان الدراسة	ادارة المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الكفاءة المصرفية: دراسة لعينة من المصارف الاسلامية العراقية للمدة (2015-2022)
هدف الدراسة	معرفة أهمية الكفاءة المصرفية وما يؤثر عليها سلبًا أو إيجابًا ومعرفة مدى استجابة مؤشرات الكفاءة المصرفية للتغيرات الحاصلة في المحفظة.
عينة ومجال الدراسة	المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الداخلة في نشرة التداول الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة وقد تضمنت عينة البحث ثلاثة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومدرجة في نشرة التداول الشهرية خلال هذه المدة.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
ابرز نتائج الدراسة	عبرت النتائج عن تذبذب متوسط عائد السوق والانحراف المعياري للسوق وتباين عدد الأسهم التنافسية للمحفظة خلال مدة البحث.
ابرز التوصيات	الحد من منح التسهيلات الائتمانية بشكل يتعدى حجم الودائع أو حجم رأس المال كونه يؤثر سلبا على تقييم الكفاءة للمصرف كون أن التسهيلات الائتمانية تدخل في أكثر من نسبة لتقييم الأداء المالي.

المبحث الاول : الجانب النظري

المطلب الأول: ادارة المخاطر المصرفية

اولا: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية: تُعد الأحداث غير المؤكدة مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المالية نتيجة لعدم اليقين المرتبط بالنتائج. وفي السياق المصرفي، يتطلب هذا الواقع تقييمًا مستمرًا للمخاطر واستراتيجيات فعالة للتقليل من آثارها، إذ أن جميع الأنشطة المصرفية تنطوي بطبيعتها على درجات متفاوتة من عدم اليقين تستوجب إدارة رشيدة لضمان تحقيق الأهداف (Adine Apatachioae ,2015:37).

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر: توفر إدارة المخاطر إطارًا استراتيجيًا يعزز من قدرة المصارف على اتخاذ قرارات فعالة ومضبوطة في ظل التقلبات والفرص المتاحة، مما يرفع كفاءة استخدام رأس المال والموارد(بخيت،2024 :45). وتبرز أهميتها في تمكين المصرف من التركيز على أنشطته الجوهرية وتقليل أثر التغيرات المفاجئة، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين، ورفع التصنيف الائتماني، فضلًا عن دعم

استدامة الأرباح وخفض التكاليف، ما يسهم في تعزيز القيمة السوقية للمؤسسة(الخفاجي،2018 :18).

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية: تسعى إدارة المخاطر المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في حماية المصرف وتعزيز كفاءته. ومن أبرز هذه الأهداف: حماية الموجودات وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، واستعمال إدارة المخاطر كأداة تنافسية بين المصارف، والسيطرة على مخاطر العمليات المصرفية كالقروض والاستثمارات. كما تهدف إلى منع الاحتيال، وتحسين الأداء التشغيلي، وبناء الثقة لدى المستثمرين من خلال رقابة فعالة واستمرارية توليد الأرباح. كذلك تُعنى الإدارة بتوفير معلومات دقيقة للمستويات العليا، وتقليل الخسائر المحتملة وضمان تحقيق عوائد تتناسب مع درجة المخاطر (العنبكي، 2020: 33-34) (بلعزوز، 2013: 68-69).

رابعا: انواع المخاطر في ادارة المخاطر

1-المخاطر الاستراتيجية: تنشأ نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي المناسب وتؤثر في القرارات وتخصيص الموارد، وغالبًا ما ترتبط بعوامل خارجية مثل تغير تفضيلات العملاء والتشريعات والسياسة. (أحمد وآخرون، 2020: 8)

2-مخاطر التضخم: تحدث عند ارتفاع الأسعار مما يقلل القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات، فيؤثر على قرارات الائتمان والاستثمار للمصارف والوحدات الاقتصادية. (الشمري، 2024: 43).

3- المخاطر التشغيلية: ترتبط بضعف الكفاءة والفاعلية في العمليات التشغيلية، وقد تؤدي إلى خسائر مالية، مما يستلزم أنظمة رقابة داخلية فعّالة(Wahyud et al., 2023: 7-8) .

4- مخاطر السمعة: تنشأ من ضعف الإدارة أو الاختراقات أو تدني جودة الخدمة، مسببة فقدان ثقة العملاء والمستثمرين وما يترتب عليه من أضرار طويلة الأمد (Kisman,2020: 234) .

5- المخاطر القانونية: تنتج عن عدم الامتثال للقوانين والضوابط مثل مكافحة غسل الأموال، وتشمل عقود غير شرعية أو ضعف الالتزام بالإجراءات التنظيمية مما يعرّض الوحدات لمشاكل ونزاعات. (قنديل، 2019: 74).

6- مخاطر السيولة: تتمثل في عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق، وغالبًا ما تنشأ بسبب عدم التوافق بين آجال الموجودات والمطلوبات أو صعوبة تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة. (الخالدي، 2024: 27؛ Liquidity Risk, 2021: 1).

خامسا: مؤشرات قياس ادارة المخاطر: تعتمد المصارف في قياس مستوى المخاطر على مجموعة من المؤشرات الكمية الأساسية التي تعكس واقع أدائها واستعدادها لمواجهة التحديات المالية. ومن أبرز هذه المؤشرات:

1. مؤشرات مخاطر السيولة: تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل دون تكبد خسائر. وتُعد نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من أبرز أدوات قياسها، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة مخاطر السيولة بسبب صعوبة تحويل القروض إلى نقد عند الحاجة (جاف وحسين، 2023: 1085)؛ (بخيت، 2024: 49)؛ (حنظل وخلف، 2023: 116)؛ (فروحات وآخرون، 2018: 523).

- مخاطر السيولة (اجمالي القروض / اجمالي الودائع): ويمكن حساب مخاطر السيولة بالصيغة الرياضية الآتية: مخاطر السيولة = (اجمالي القروض / اجمالي الودائع) ×100

2. مؤشرات مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان من أبرز التحديات التي تواجه المصارف، وتكمن في احتمالية عدم وفاء المقترض بالتزاماته، مما يؤدي إلى خسائر مالية. ويصعب الحكم على جودة الائتمان منذ لحظة منحه بسبب تغيّر الظروف الاقتصادية والمالية. وتتطلب هذه المخاطر تخصيص

رأس مال تنظيمي مرتفع للحد من آثارها، إذ أن عملية الإقراض بطبيعتها تنطوي على درجة من المخاطرة. ويمكن تحليل هذه المخاطر من خلال عدد من المؤشرات الرئيسة، كما سيتم عرضه فيما يأتي:

أ. **نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات**: تُعد نسبة الائتمان إلى الموجودات من المؤشرات المهمة لقياس القدرة الائتمانية والسيولة في المصارف، إذ تعكس مدى قدرة المصرف على تلبية احتياجات الزبائن من خلال الإقراض. (عطية، 2024: 25) , ويمكن حساب نسبة الائتمان الى الموجودات بالصيغة الرياضية الآتية: نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات = (اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الموجودات)× 100

ب. **بنسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة:** تشير كفاية رأس المال إلى قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية كرأس المال والاحتياطيات، وذلك من خلال الاحتفاظ بنسبة محددة من الأموال مقابل الأصول المستثمرة، بما يعكس قدرة المصرف على مواجهة الخسائر والأزمات دون الإضرار بمركزه المالي (الحريث وحزوري، 2018: 248) , ويمكن حساب نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة من خلال المعادلة الاتية: مؤشر تغطية مخاطر الائتمان برأس المال = رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة

المطلب الثاني: التحول الرقمي

اولا: مفهوم التحول الرقمي : يُعد التحول الرقمي في المصارف استراتيجية تهدف إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة وآمنة بتكاليف منخفضة، من خلال توظيف التقنيات الحديثة وإعادة هيكلة العمليات والمهارات لخلق قيمة وتجربة متميزة للعملاء والمساهمين (مصيلحي، 2021: 13). كما يُنظر إليه كضرورة حتمية لتحسين الأداء المؤسسي. وتعزيز الابتكار، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت بكفاءة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (شحاته، 2020: 727)

ثانيا: اهمية التحول الرقمي : يمثل التحول الرقمي محورًا أساسيًا في تعزيز مرونة المؤسسات وتحسين تجربة العملاء، من خلال فهم القنوات الرقمية وتكييف العروض مع احتياجات الزبائن، مما يعزز القدرة التنافسية(Nicoletti,2017 :11)كما يسهم في رفع الإنتاجية وتنظيم الوقت، وقد ساعد في إعادة تشكيل القطاع المالي بعد أزمة 2008 من خلال تقديم حلول فعّالة وآمنة (حسن، 2023: 38) وتتجلى أهمية التحول الرقمي المصرفي في عدة جوانب، منها: تسريع وتسهيل الخدمات، تقليل الجهد والوقت، تحسين جودة الأداء، توسيع قاعدة العملاء، تطوير أنظمة البيانات، مواكبة التطور التكنولوجي، وتعزيز التنافسية(Tomte et al., 2019: 98)

ثالثا: فوائد التحول الرقمي : يُعد التحول الرقمي ضرورة استراتيجية في القطاع المصرفي، لما له من دور بارز في تحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير نماذج تقديم الخدمات. وفي حال تجاهله، قد تفقد المصارف ميزة تنافسية مهمة في بيئة مالية سريعة التغير. وتتجلى أبرز فوائده فيما يلي:

- خفض التكاليف والجهد وتحقيق رضا الزبائن من خلال تبسيط الإجراءات (Naouel&Hayette,2024 :7).
- رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية والأرباح (Grozea & Troanca,2023:57)
- خلق قيمة مضافة عبر حلول مالية رقمية مبتكرة.
- توسيع قاعدة العملاء والوصول إلى شرائح أوسع بسرعة وتكلفة أقل.
- تعزيز الاستقرار المالي في ظل تصاعد المنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية((FinTech) موساوي ولعور، 2025: 34)
- تحسين فرص التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• دفع البيئة التنظيمية نحو التطور بما يتماشى مع الابتكارات التقنية المتسارعة.

رابعا: مؤشرات قياس التحول الرقمي : تُعد أدوات التحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير القطاع المالي، لما لها من دور في تسهيل العمليات، تقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشمول المالي. ومن أبرز هذه الأدوات:

1. نظام التسوية الإجمالية الآنية(RTGS): يسمح بتسوية أوامر الدفع الكبيرة فورياً ونهائياً، وقد تم تطبيقه في العراق منذ عام 2006 ليشمل جميع المصارف، بإشراف البنك المركزي ومجلس المدفوعات الوطني. يسهم هذا النظام في تقليل مخاطر التسوية اليدوية وزيادة كفاءة الأداء (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015: 115)؛ (النصيري، 2017: 104)؛ (حسن، 2023: 50).

2. نظام المقاصة الإلكترونية(ACH): يستعمل لتسوية المدفوعات منخفضة القيمة وتحويل الشيكات إلكترونيًا. وقد بدأ العمل به في العراق عام 2006، ويتيح تبادل البيانات بين المؤسسات دون الحاجة إلى لقاء مباشر. تشمل أبرز أدواته:

• أوامر الدفع منخفضة القيمة :(ACH-CT) بحد أقصى 100,000 دولار، تُسوى في نفس اليوم.

• الشيكات الإلكترونية :(ACH-CH) تُسوى خلال يومين، تعتمد على أجهزة المسح الضوئي والربط الإلكتروني.

• شيكات المقاصة الخاصة: تُنجز في نفس اليوم إذا وافق عليها المصرف المسحوب عليه.

(سلمان، 2013: 7)؛ (حسن، 2023: 45–46)؛ (علي، 2020: 21).

المطلب الثالث: الكفاءة المصرفية

اولا: مفهوم الكفاءة المصرفية : قدرة المصرف على استعمال الموجودات، والتي يتم قياسها نسبيا لكيفية توليد مبلغ معين من الموجودات للإيرادات باستخدام النسبة المالية المحاسبية (Rozzani&Abdul Rahman ,2013: 98).

ثانيا: اهمية الكفاءة المصرفية: تُعد الكفاءة المالية عنصرًا حيويًا في إدارة الموارد المالية للمنظمة حيث تضمن الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة وتحقيق أقصى إنتاجية بأقل التكاليف، مما يسهم في تقليل الهدر وتجنب الإفلاس، ويدعم الميزة التنافسية للمنظمات ضمن بيئات عالية التنافس (Nguryu , 2013: 32) وتتجلى أهمية الكفاءة المالية في القطاع المصرفي فيما يلي:

• الالتزام بمعايير الإقراض يحدّ من القروض المتعثرة ويحسن جودة الموجودات وربحية المصرف.

• الإدارة الكفؤة تقلل من المصاريف التشغيلية، مما ينعكس على ارتفاع صافي الدخل.

• الاستثمار الفعال من خلال التنويع يحقق أرباحًا أعلى بأقل تكلفة ممكنة(عاشور وحمزة، 2020: 286)

•تساهم الكفاءة في خفض الهدر، وتعزيز المنافسة، وخفض أسعار الخدمات المالية.

• تُمكّن من تخصيص الموارد بوعي، وتحقيق الابتكار والاستقرار المالي، وزيادة القدرة التنافسية عبر خفض النفقات وزيادة الإيرادات (Abel et al., 2024: 1–2).

ثالثا: انواع الكفاءة المصرفية: تنقسم الكفاءة المصرفية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تعكس قدرة المصرف على استخدام موارده بكفاءة لتحسين الأداء وتقليل التكاليف:

1. الكفاءة الفنية(Technical Efficiency): تشير إلى قدرة المصرف على إنتاج أكبر كمية ممكنة من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات (رأس المال والعمل)، مما يحقق اقتصاديات الحجم الكبير ويخفض تكاليف الإنتاج عند مستويات معينة (فتحية ومحمد، 2023: 5–6.)

2. الكفاءة الحجمية(Scale Efficiency): تعبّر عن العلاقة بين التغير في الإنتاج والتغير في جميع عناصر الإنتاج، وتحدد ما إذا كان المصرف يعمل في ظل عائد حجمي ثابت، متناقص أو متزايد، تبعًا

لتناسب الزيادة بين المدخلات والمخرجات (فتحية ومحمد، 2023: 6).

3. الكفاءة التخصيصية أو الوظيفية(Allocative Efficiency) :تعني تحقيق أفضل تخصيص للموارد المتاحة بما يتوافق مع أسعارها النسبية وتكلفتها، من خلال استخدام توليفة مثلى من المدخلات تؤدي إلى إنتاج المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة. وتتحقق الكفاءة الإنتاجية عندما تُجمع الكفاءة التقنية والتخصيصية معاً (نايل والبشير، 2022: 597) .

رابعا: طرق قياس الكفاءة المصرفية: يمكن قياس الكفاءة المصرفية من خلال التحليل المالي للمصارف والذي يعد من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، فضلا عن دراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف. كما يساعد التحليل المالي في معرفة موقف المصرف بالنسبة للمصارف الأخرى المماثلة، ويدل على الإخطار الذي يمكن إن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. ويمكن تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة:

1. **التحليل الرأسي (Vertical Analysis):** يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية لفترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة، بين هذا التحليل الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.(الراوي،2003: 323) وازدادت أهمية هذا الأسلوب بعد أن أصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة، كذلك فإن أهميته تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة، وبالتالي فإن التحليل المالي يعد في هذه الحالة وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر.أو (المجموعة) على مدار فترات محاسبية متتالية، وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية، ومن هذا المنطلق فإن سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي تقل بتحليل قوائم مالية لسنين متعددة بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسلوب الآخر وهو التحليل الأفقي جنباً إلى جنب مع التحليل الرأسي. (الهبيل،2013 :44)

2. **التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):** يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر.معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتحاد ونوعه وتقييمه. (عبد الوهاب،2018 :9)

تتمثل أهمية التحليل المالي الأفقي بالنسبة للمحللين في تمكينهم من دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية، وتحديد اتجاه كل بند من بنودها من حيث الزيادة أو النقصان، ثم تحليل أسباب تلك التغيرات بهدف دعم اتخاذ القرار المناسب.(الهبيل،2013 :44)

3. **تحليل النسب (Ration Analysis):** يتضمن حساب نسب محاسبة خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر

وفيما يلي عرض تفصيلي للنسب المالية والمصرفية التي تستخدم ضمن الإطار العملي:

أ.مؤشرات الربحية: وتضم : معدل العائد على حق الملكية : (ROE) (The Return On Equty)

ويقاس معدل العائد على حق الملكية كالاتي: العائد على حق الملكية= صافي الدخل/حق الملكية*100

ب. نسبة كفاية رأس المال: ومن أهم نسب كفاية رأس المال هو حق الملكية إلى أجمالي الاستثمارات: ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية(Berzkalne&Zelgalve,2014:97):

حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات= حق الملكية / اجمالي الاستثمارات × 100%

المطلب الرابع: الدور التفاعلي لإدارة المخاطر والتحول الرقمي في تعزيز الكفاءة المصرفية

اولا: العلاقة بين إدارة المخاطر والكفاءة المصرفية: تُقاس كفاءة المصارف بقدرتها على تحقيق أقصى عائد بأقل تكلفة، من خلال التوظيف الفعّال للموارد، وهو ما يتجلى في التنسيق بين إدارة المخاطر

والائتمان في تصنيف القروض وتحديد الفوائد والضمانات (بوعبدلي وعمان، 2016: 319). كما يتطلب هذا التنسيق فهماً دقيقاً لسلوك الودائع والالتزامات المحتملة، بما يضمن استقرار الوضع المالي وتوفير السيولة. وتُعزز الكفاءة المصرفية أيضًا عبر تحقيق وفورات الحجم والنطاق، من خلال تقديم خدمات متنوعة بتكلفة أقل، مما يمنح المصرف ميزة تنافسية ويُحسن استخدام الموارد (بوعبدلي وعمان، 2016: 320). وتُعد إدارة المخاطر محورًا استراتيجيًا في هذا السياق، إذ تساهم في تحسين جودة القرارات وتقليل الخسائر باستخدام أدوات التحوط، والإنذار المبكر، وتخصيص رأس المال بكفاءة (Berger & Bouwman, 2013: 43). وقد أثبتت دراسات عدة العلاقة الإيجابية بين فعالية إدارة المخاطر والكفاءة المصرفية، إذ أظهرت نتائج(Fiordelisi et al., 2011) و(Berger &Bouwman,2013)أن المصارف التي تعتمد ممارسات قوية لإدارة المخاطر تحقق كفاءة تشغيلية أعلى وتتمتع بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات. بالتالي، لا تقتصر إدارة المخاطر على تقليل الخسائر، بل تُعد أداة استراتيجية لرفع الأداء المالي وتعزيز الاستدامة في ظل بيئات مالية متقلبة.

ثانيا: الدور التفاعلي لإدارة المخاطر والتحول الرقمي على الكفاءة المصرفية: في ظل البيئة المصرفية المتغيرة، لم يعد ممكناً فصل إدارة المخاطر عن التحول الرقمي، بل يُنظر إليهما كمجالين مترابطين يسهمان معًا في تعزيز الكفاءة المصرفية. إذ يُسهم التحول الرقمي في رقمنة عمليات إدارة المخاطر، ما يؤدي إلى تحسين جودة البيانات، تسريع القرارات، وتقليل الأخطاء البشرية، وهو ما ينعكس إيجابًا على كفاءة التشغيل. كما تسمح التقنيات الرقمية المتقدمة، كأنظمة الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، برفع دقة تقييمات المخاطر والحد من المخصصات المرتفعة، مما يحسّن استخدام الموارد ويزيد كفاءة الأداء(Sun et al., 2021: 49)وقد أظهرت دراسات متعددة، مثل دراسة (Sun et al., 2021) و(Mollenkopf et al., 2020)، أن التكامل بين الرقمنة وإدارة المخاطر يمنح المصارف قدرة أكبر على التكيف مع الأزمات، وخفض التكاليف التشغيلية، وزيادة العائدات، مما يحقق ميزة تنافسية ويُعزز كفاءتها العامة.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

المطلب الاول : مؤشرات إدارة المخاطر

مؤشرات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي للمدة (2010 ـ 2023): يتضح من تحليل مؤشرات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي العراقي، أن المصارف واجهت تحديات كبيرة على مستوى السيولة والائتمان، ما استدعى تقييم أدائها ضمن سلسلة زمنية (2010–2023) باستخدام ثلاث نسب :

1. **مؤشر مخاطر السيولة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع):** تشير النسبة إلى قدرة المصارف على توظيف الموارد وتحديد اتجاهات الإقراض. في عام 2010، سجلت هذه النسبة (24.45%)، ما يعكس ترددًا في منح الائتمان بسبب ضعف رؤوس الأموال وتصنيف المقترضين. ومع تحسن الأوضاع، ارتفعت إلى (45.86%) عام 2012 بفضل زيادة رؤوس أموال المصارف وتمويل المشاريع التنموية. بلغ متوسط النمو السنوي للنسبة (6.70%)، مما يعكس تطورًا تدريجيًا في كفاءة الإقراض. (أحمد؛ عباس: 206)كما في المعادلة الاتية:

نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع = اجمالي القروض/ اجمالي الودائع * 100

الجدول رقم (1) مؤشرات إدارة المخاطر للقطاع المصرفي للمدة (2010 – 2023)

مؤشرات إدارة المخاطر						
المؤشر / السنة	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع% (1)	معدل نمو نسبة القروض الى اجمالي الودائع %	نسبة القروض والتسليفات الناجمالي الموجودات% (2)	معدل نمو نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودت%	نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة% (3)	معدل نمو رأس المال المتلك الى الموجودات الخطرة%
2010	24.45	0.00	3.23	0.00	0.79	0

494.19	4.70	338.52	14.15	48.25	36.24	2011
77.12	8.32	56.81	22.18	26.55	45.86	2012
-32.94	5.58	-5.01	21.07	-5.16	43.50	2013
2,861	165.29	7.81	22.72	5.90	46.07	2014
-39.37	100.21	18.75	26.98	23.99	57.12	2015
3.49	103.71	3.92	28.04	4.32	59.58	2016
-6.75	96.71	21.64	34.10	-5.00	56.60	2017
17.30	113.44	-8.25	31.29	-11.58	50.05	2018
13.44	128.68	0.98	31.60	2.33	51.22	2019
84.01	236.78	13.86	35.98	14.53	58.66	2020
-190.11	190.11	-7.65	33.23	-6.01	55.14	2021
-1.59	187.09	-8.23	30.49	-14.89	46.93	2022
3.20	193.08	10.66	33.74	10.54	51.88	2023
246.70	109.61	31.70	26.34	6.70	48.81	المتوسط
2,861.43	236.78	338.52	35.98	48.25	59.58	MAX
-39.37	0.79	-8.25	3.23	-14.89	24.45	MIN

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية من (2010 - 2023)

عند النظر الى العمود الأول من الجدول(1)يتبين ان القطاع المصرفي قد حقق(24.45%)من نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع وهي نسبة منخفضة بسبب تردد المصارف في منح الائتمان نتيجة الضعف او التردد في تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان فضلا عن اغلب المصارف الخاصة في هذه المدة لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع ناطها الائتماني وضمان الودائع لديها حيث بلغ اجمالي رؤوس الأموال للمصارف كافة(2,8)ترليون دينار عراقي وضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليه طابع المخاطر المتعلقة بالائتمان ثم بدا يتحسن الوضع في منح النشاط الائتماني اذ كانت النسبة في عام 2012(45.86%)وبمعدل نمو (26.55%) وهي نسبة جيدة نوعا ما بسبب زيادة رصيد الائتمان الممنوح في نهاية عام 2012 الى(20,8) ترليون بنسبة(60%)عن عام 2011بسبب زيادة رؤوس الأموال للمصارف العاملة في العراق وتمكنها من التوسع في العمليات الائتمانية وتمويل النمو الاقتصادي إزاء مشاريع التنمية التي يحتاجها العراق ، وان متوسط نمو نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع بلغ (6.70%)وهي نسبة جيدة تعكس كفاءة الجهاز المصرفي.

الشكل (1) : نسبة اجمالي القروض الى اجمالي للودائع للمدة (2010 - 2023)

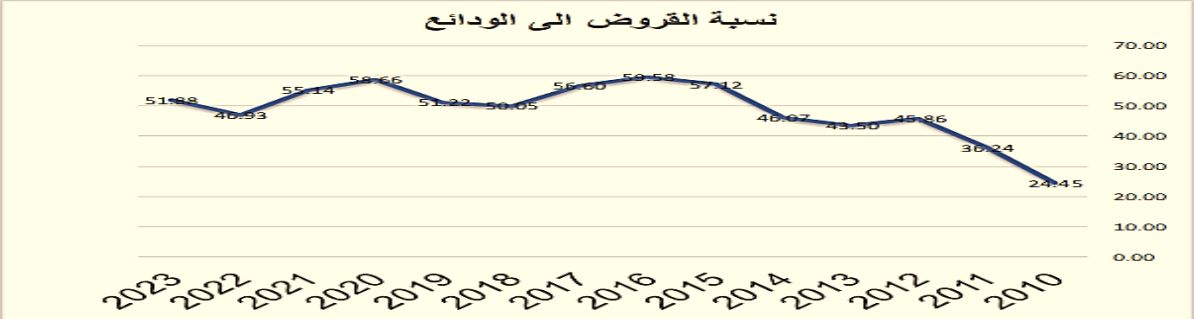

المصدر: اعداد الباحثة

2. مؤشر الائتمان إلى الموجودات (إجمالي القروض والتسليفات / إجمالي الموجودات)

تُعد هذه النسبة مؤشرًا على كفاءة المصرف في منح التسهيلات ضمن حدود السيولة المتاحة. بلغت أدنى مستوياتها عام 2010 بنسبة (3.23%) بسبب انخفاض نشاط الإقراض، لكنها تحسنت تدريجيًا لتصل إلى (35.98%) عام 2020، مدعومة بزيادة رؤوس الأموال والأرصدة النقدية. بلغ متوسط النمو في هذه النسبة نحو (31.70%)، مما يدل على تحسن قدرة المصارف على تلبية الاحتياجات التمويلية. وتحسب النسبة من خلال الاتي:

نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات = اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الموجودات *100

الشكل (2) : يوضح نسبة حجم القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات للمصارف العاملة للعام (2010 – 2023)

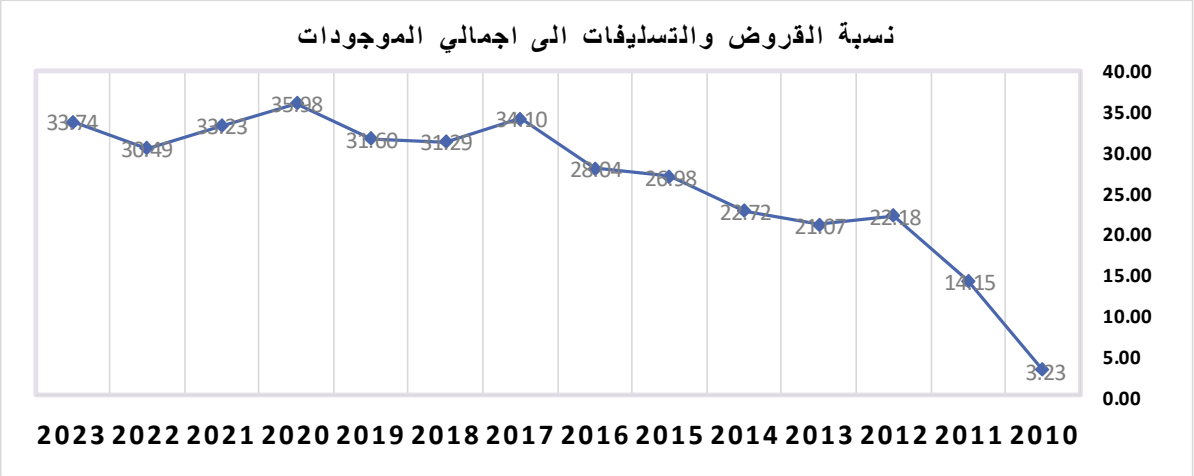

المصدر: اعداد الباحثة

3.مؤشر رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة : يعكس هذا المؤشر قدرة المصارف على تحمل الخسائر المرتبطة بالموجودات ذات المخاطر. سجلت النسبة(0.79%)فقط عام 2010 بسبب انخفاض رؤوس الأموال، لكنها شهدت ارتفاعًا ملحوظًا إلى(165.29%)عام 2014، ثم بلغت ذروتها في 2020 بنسبة(236.78%)نتيجة ارتفاع كفاية رأس المال. وبالرغم من تراجعها إلى(190.11%)عام 2021 بسبب انسحاب مصارف أجنبية، فقد عادت للارتفاع في 2023 مع نمو رأس المال وانخفاض الموجودات الخطرة، ما يعكس قدرة جيدة على مجابهة الأزمات. وبلغ متوسط هذه النسبة (246.70%)خلال المدة المدروسة. (سعيد، محمد، 2008: 284)ويحسب المؤشر من خلال المعادلة الاتية:نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة=رأس المال الممتلك/الموجودات الخطرة *100

الشكل (3) يوضح نسبة حجم رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة للمصارف العاملة للعام (2010 - 2023)

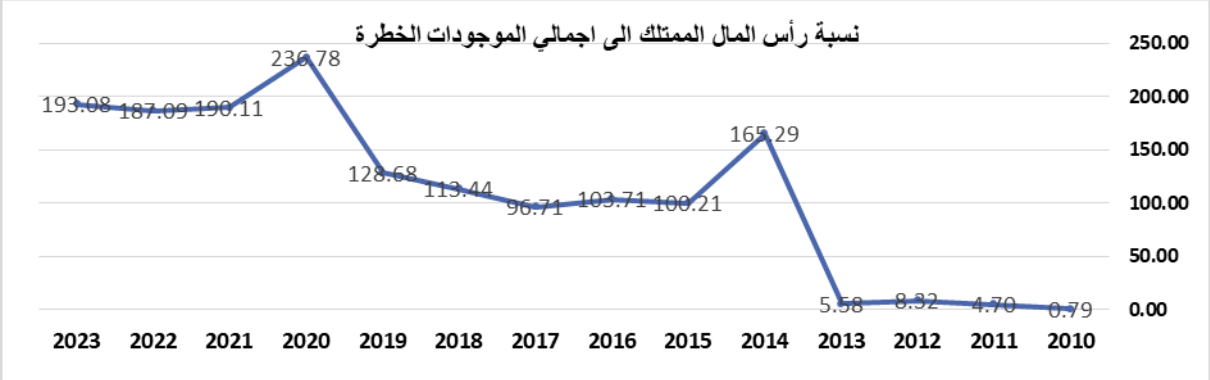

المصدر : اعداد الباحثة

الاستنتاج العام: تكشف المؤشرات الثلاث أن الجهاز المصرفي العراقي شهد تطورًا تدريجيًا في كفاءة إدارة المخاطر رغم التحديات الاقتصادية والسياسية. ويُظهر التحسن في نسب الإقراض وكفاية رأس المال قدرة المصارف على تحسين أدائها الائتماني وتعزيز متانتها المالية بمرور الوقت.

المطلب الثاني: التحليل المالي لمؤشرات التحول الرقمي

نظام التسوية الاجمالية الانية: تُعد أنظمة الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير القطاعات الاقتصادية والمالية، لما توفره من كفاءة وسرعة في تحويل الأموال وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى خفض التكاليف وتحسين راحة العملاء من حيث الزمان والمكان. وقد

أضحى اعتماد هذه الأنظمة ضرورة ملحّة لمواكبة الانفتاح المالي العالمي وتطور عمليات التسوية. في السياق العراقي، يمثل نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) أحد أهم أنظمة المدفوعات، إذ يقوم بربط البنك المركزي العراقي بفروع المصارف ووزارة المالية، مما يسهم في تخفيض المخاطر الناتجة عن التسويات المالية بين المصارف. كما يدعم هذا النظام الرقمي قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لجميع التحويلات، ويُعد مؤشراً على مدى كفاءة النظام المصرفي في استيعاب التكنولوجيا المالية الحديثة. وتشمل الأنظمة الأخرى نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية، الذي يعمل بالتوازي مع RTGS لتعزيز الرقابة على تدفق الأموال داخل السوق المحلي، ويُساهم في تعزيز الأمان المالي للزبائن وتقليل احتمالية تعرضهم للمخاطر. يشير مستوى التحويلات المنفذة عبر هذه الأنظمة إلى مدى نجاح المصارف العراقية في تبني التحول الرقمي، حيث يُعد انخفاض حجم التحويلات دلالة على ضعف استخدام البنية الرقمية، وبالتالي قصور في مواكبة التطورات التكنولوجية في عمليات الدفع بين المصارف ووزارة المالية. وقد ارتفع عدد المصارف المشاركة في نظام التسوية الإجمالية من عام 2011 ليصل إلى (24) مصرفاً، مع إشراك مؤسسات غير مصرفية مثل هيأة التقاعد الوطنية، ما يدل على توسّع تدريجي في استخدام هذا النظام، ويعكس رغبة البنك المركزي العراقي في تعميم التحول الرقمي كوسيلة لتعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر في القطاع المالي.

الجدول(2)تحويلات نظام التسوية الاجمالية الانية بالدينار للقطاع المصرفي للمدة (2010 - 2023)

السنة	تحويلات نظام التسوية الاجمالية	معدل نمو نظام التسوية بالدينار
2010	-	0
2011	122,474,675	0
2012	1,582,314,258	1,192
2013	180,561,559	-89
2014	199,961,820,465	110,644
2015	195,758,066,862	-2
2016	177,332,311,691	-9
2017	160,588,858,061	-9
2018	173,843,018,225	8
2019	185,628,749,057	7
2020	198,002,415,244	7
2021	200,807,161,150	1
2022	231,379,333,847	15
2023	276,529,208,419	20
المتوسط	153,978,176,424	7,985
MAX	276,529,208,419	110,644
MIN	122,474,675	-89

المصدر: اعداد الباحثة بناءً على تقارير الإحصائية للبنك المركزي من (2010 - 2023)

نظـام مقاصـة الصـكوك الالكترونيـة: يُعد نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية أحد الأنظمة المصرفية الرقمية التي تتيح للمصارف تبادل أوامر الدفع والصكوك بطريقة إلكترونية آمنة، حيث يتم إرسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه، مع الاحتفاظ بالأصل في الفرع المودع. وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في هذا النظام عام 2020 نحو (73) مصرفًا، مما يعكس التوسع في استخدام هذه التقنية. ويأتي هذا ضمن جهود البنك المركزي العراقي لتعزيز كفاءة الخدمات المصرفية وخفض التكاليف، بما يدعم الاستقرار المالي ويواكب التطورات التكنولوجية في القطاع المالي. ويمكن توضيح نظام الصكوك الالكترونية من خلال الجدول الاتي:

الجدول (3) تحويلات نظام الصكوك الالكترونية للقطاع المصرفي للمدة(2010 – 2023)

السنة	تحويلات نظام مقاصة الصكوك الالكترونية	معدل نمو نظام مقاصة الصكوك
2010	-	0
2011	107413568071	0
2012	1,565,668,348,941	1,358
2013	9,319,334,122,754	495
2014	26,644,354,244,486	186
2015	24,505,531,339,605	-8

2016	21,551,394,153,629	-12
2017	25,316,013,506,825	17
2018	34,813,364,198,728	38
2019	47,179,536,905,552	36
2020	39,757,314,543,010	-16
2021	45,120,233,769,832	13
2022	60,654,197,144,023	34
2023	25,796,671,166,887	-57
المتوسط	27,871,617,462,488	149
MAX	60,654,197,144,023	1,358
MIN	107413568071	-57

المصدر: اعداد الباحثة بناءً على تقارير الإحصائية للبنك المركزي من (2010 - 2023)

يوضح الجدول تطور قيمة تحويلات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية في العراق منذ انطلاقه عام 2011، إذ بلغت التحويلات حينها (107.4) مليار دينار فقط نتيجة لحداثة النظام وقلة عدد المصارف المشاركة (27 مصرفًا). وشهد عام 2012 قفزة كبيرة إلى (9.3) ترليون دينار بمعدل نمو (1,358%) بعد تدريب الكوادر واشتراك مصارف جديدة. واستمر النمو ليبلغ ذروته عام 2014 عند (26.6) ترليون دينار نتيجة توجيهات وزارة المالية بتفعيل الجباية الإلكترونية. لكن عام 2016 شهد تراجعًا بنسبة (-12%) بسبب لجوء بعض المصارف الحكومية إلى أنظمة مقاصة داخلية. وفي عام 2022 بلغت التحويلات أعلى مستوى لها عند (60.6) ترليون دينار، نتيجة لتحديث نظام المدفوعات بما يتوافق مع المعايير الدولية.

الشكل (4) يوضح معدل نمو نظام مقاصة الصكوك الالكترونية للمدة (2010 - 2023)

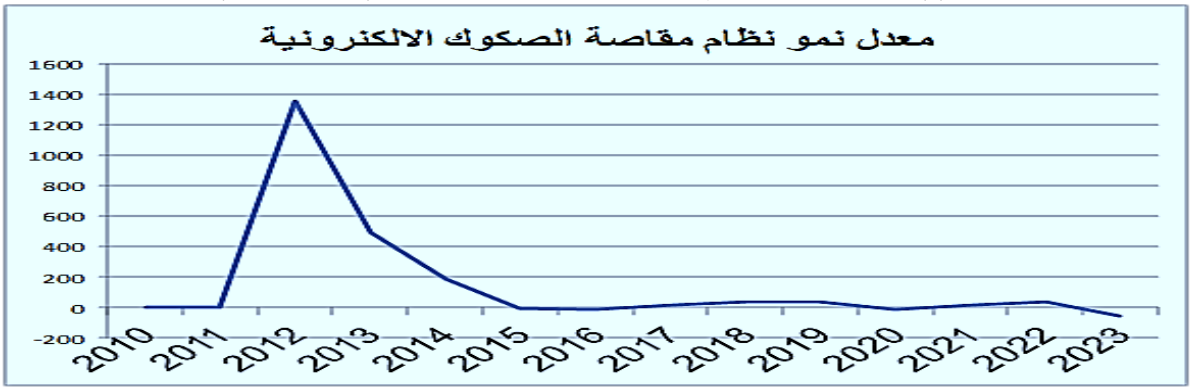

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً البيانات (معدل النمو) في الجدول

المطلب الثالث: التحليل المالي لمؤشرات الكفاءة المصرفية

قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية: تعد النسب المالية من الأدوات الأساسية في تقييم كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، حيث يُستخدم التحليل المالي لقياس مؤشرات مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. وتوفر هذه النسب صورة دقيقة عن كفاءة إدارة المصرف، وتساعد في تحديد متانة المركز المالي، ومدى القدرة على التنبؤ بالفشل المالي المحتمل. كما تُعد هذه المؤشرات من أبرز الوسائل المستخدمة لتقييم كفاءة القرارات الاستثمارية، ومن ثم الحكم على كفاءة القطاع المصرفي ككل. ويمكن توضيح مؤشرات الكفاءة للقطاع المصرفي للمدة (2010 - 2023) من خلال الجدول الاتي:

الجدول (4) مؤشرات الكفاءة للقطاع المصرفي للمدة (2010 - 2023)

مؤشرات الكفاءة المصرفية				
المؤشر / السنة	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل نمو معدل العائد على حق الملكية %	معدل راس المال الى الاستمارات	معدل نمو معدل رأس المال الى الاستثمارات
2010	26.16	0.00	46.80	0
2011	22.79	-12.88	86.51	84.86
2012	26.80	17.59	137.29	58.70
2013	19.40	-27.61	243.22	77.16
2014	13.48	-30.49	165.74	-31.86
2015	10.31	-23.52	100.46	-39.39

-3.07	97.37	-7.89	9.50	2016
-3.75	93.72	-3.83	9.13	2017
-11.01	83.40	-52.56	4.33	2018
-22.53	64.61	62.30	7.03	2019
26.17	81.51	4.18	7.33	2020
-5.39	77.12	-30.24	5.11	2021
-35.20	49.97	131.06	11.81	2022
34.22	67.07	1.77	12.02	2023
9.21	99.63	1.99	13.23	المتوسط
84.86	243.22	131.06	26.80	MAX
-39.39	46.80	-52.56	4.33	MIN

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي النشرة الإحصائية من (2010 - 2023)

أ-مؤشرات الربحية: تعد نسب الربحية من أبرز الأدوات المالية المستخدمة لتقييم كفاءة المؤسسات المالية، وخاصة المصارف، في توليد الأرباح مقارنةً بالتكاليف خلال فترة زمنية محددة ما يعكس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة(الخفاجي، 2021: 44)وتُعبر هذه النسب عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز العائد على الاستثمار، ما يجعلها مؤشرًا مهمًا للنمو والكفاءة المالية. ومن أهم مؤشرات الربحية:

• معدل العائد على حقوق الملكية: يُستخدم لقياس مدى كفاءة المصرف في توظيف موارده لتحقيق أرباح وتقليل المخاطر، ويُحسب كنسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية، مما يعكس الربحية الناتجة عن كل دينار مستثمر من قبل المالكين. حقق معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي العراقي أعلى مستوياته عام 2012 بنسبة (26.80%)، نتيجة نمو صافي الأرباح بنسبة (60%)، ما يعكس كفاءة في توظيف أموال المودعين في استثمارات مربحة. إلا أن هذه النسبة شهدت تذبذبًا لاحقًا، متأثرة بالأزمة المالية في عام 2014 وانخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تراجعها إلى (9.50%) في 2016، وصولًا إلى أدنى مستوى لها في 2018 بنسبة (4.33%)، نتيجة انخفاض صافي دخل المصارف. ويشير هذا التراجع إلى ضعف قدرة المصارف، خاصة الحكومية، على استثمار أموال المودعين بكفاءة، وارتفاع مستوى المخاطر في الجهاز المصرفي العراقي.

الشكل (5) يوضح معدل العائد على حق الملكية للمصارف العاملة للعام (2010 - 2023)

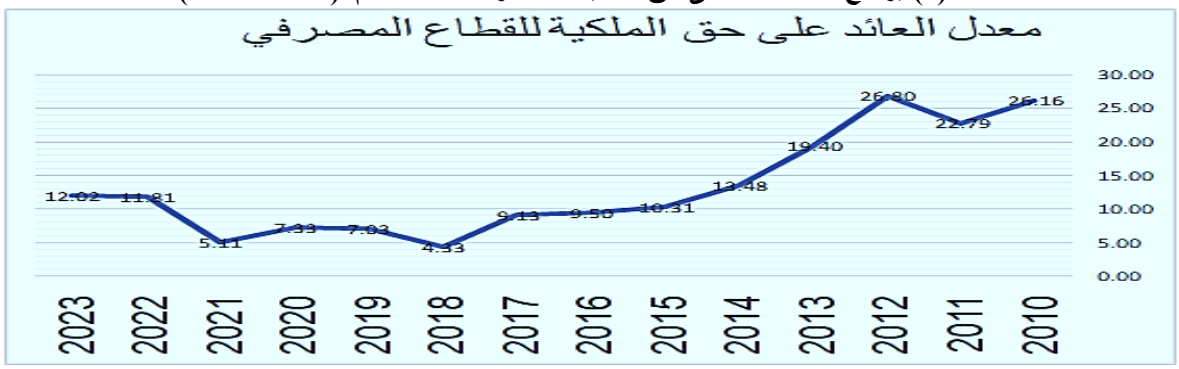

المصدر: اعداد الباحثة

ب- مؤشرات كفاية رأس المال: تُعد معايير كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تهتم بها السلطات الرقابية والمصرفية، لدورها في دعم استقرار النظام المالي وضمان قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة وامتصاص الخسائر. فكلما ارتفع رأس المال، زادت قدرة المصرف على مواجهة الأزمات وحماية أموال المودعين. ومن أبرز مؤشرات هذه الكفاية:

• نسبة رأس المال إلى الاستثمارات، والتي تعكس قدرة المصارف على تحمّل خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات دون الإضرار بالودائع، وتُعد بمثابة هامش أمان لمواجهة تقلبات السوق، باستثناء الأدوات الخالية من المخاطر مثل حوالات الخزينة والسندات الحكومية. حقق معدل رأس المال إلى الاستثمارات نسبة (46.80%) في عام 2010، وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف رؤوس أموال المصارف آنذاك، ما

دفع البنك المركزي إلى مطالبة المصارف بزيادة رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار لتعزيز ملاءتها. ارتفعت النسبة لاحقًا لتبلغ ذروتها في عام 2013 بنسبة (243.22%) نتيجة ارتفاع رأس المال مقابل انخفاض الاستثمارات، مما عكس قدرة المصارف على توسيع نشاطها الائتماني. لكن النسبة انخفضت إلى (64.61%) عام 2019 بسبب تراجع كفاية رأس المال رغم زيادة رأس المال الاسمي، نتيجة ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر. وفي عام 2021 ارتفعت النسبة إلى (77.12%)، وهي تفوق النسبة المعيارية المعتمدة (12%)، ما يدل على تحسن قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر.

الشكل (6) يوضح معدل رأس المال الى الاستثمارات للمصارف العاملة للعام (2010 - 2023)

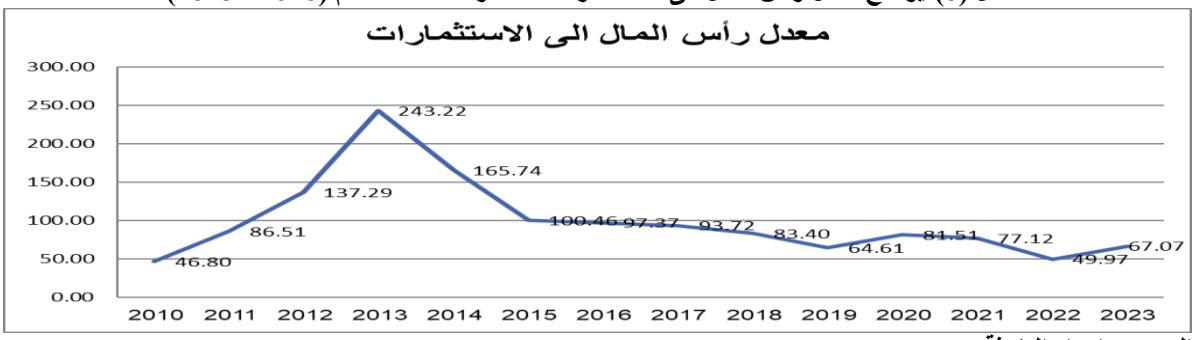

المصدر: اعداد الباحثة

ملخص التحليل المالي : يلحظ ان المتوسط لمؤشرات ادارة المخاطر قد بلغ (48.81) فيما يخص نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ، وقد بلغ (26.34) لنسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات ومتوسط نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة قد بلغ (109.61) وعند مقارنة المتوسط لمؤشرات ادارة المخاطر والتحول الرقمي يظهر ما يلي:

1-ان المتوسط لمؤشرات ادارة المخاطر هو اكبر من المتوسط لمؤشرات الكفاءة المصرفية اذ ان متوسط اجمالي القروض الى الودائع ((48.81) اكبر من متوسط معدل العائد على حق الملكية اذ بلغ (13.23)

2-ان متوسط اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات (26.34) اصغر من متوسط معدل رأس المال الى الاستثمارات

3-ان متوسط نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة (109.61) اكبر من مؤشرات الكفاءة المصرفية (13.23) (99.63) وبناءً على ما تقدم يوجد علاقة وتأثير اكبر لمؤشرات ادارة المخاطر (نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع، نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات) بواسطة مؤشرات التحول الرقمي على مؤشرات الكفاءة المصرفية(معدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل رأس المال على الاستثمارات)اي ان مؤشرات ادارة المخاطر اثرت بشكل اكبر من مؤشرات التحول الرقمي نظام التسوية الانية الاجمالية بالدينار والدولار ونظام المقاصة الكتروني على مؤشرات الكفاءة المصرفية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات : يوضح تحليل النتائج وجود علاقة وثيقة بين إدارة المخاطر والتحول الرقمي من جهة، والكفاءة المصرفية من جهة أخرى في القطاع المصرفي العراقي، ويمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات:

1. أوضح نموذج الانحدار أن مؤشرات إدارة المخاطر والتحول الرقمي تفسر أكثر من 83% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، مما يدل على دورها الكبير في الكفاءة المصرفية.
2. النموذج الإحصائي أظهر دلالة معنوية عالية، مما يؤكد وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والأداء المصرفي.
3. أنظمة التسوية الآنية ومقاصة الشيكات الإلكترونية كان لها دور معنوي في معدل رأس المال إلى الاستثمارات، ما يبرز أهمية التحول الرقمي في دعم الكفاءة المالية.

4. لم يظهر ارتباط معنوي بين بعض مؤشرات إدارة المخاطر ورأس المال، ما يعكس تعقيد العلاقة بينها.
5. أظهر التحليل أن ارتفاع مؤشرات المخاطر يرتبط سلبًا بالعائد على حقوق الملكية، ما يسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر للحد من الأثر المالي السلبي.
6. تباين البيانات أظهر تفاوتاً في قدرات البنوك على تنفيذ التحول الرقمي وإدارة المخاطر، ما يتطلب استراتيجيات مخصصة لكل مصرف.
7. تبين وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين بعض مؤشرات المخاطر والتحول الرقمي مع العائد على حقوق الملكية، دون دور معنوي واضح على رأس المال.
8. نجاح التحول الرقمي يعتمد على توفر البنية التحتية، والبيانات الدقيقة، والكوادر البشرية المؤهلة، وأي نقص في هذه العناصر يضعف الفعالية.
9. رغم الفوائد المتوقعة، يواجه التحول الرقمي تحديات تنظيمية وفنية وثقافية تختلف من مؤسسة لأخرى، مما يتطلب اعتماد سياسات مرنة تتماشى مع خصوصية كل مصرف.

ثانيا: التوصيات : بناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بجملة من الإجراءات :

1. تطوير البنية الرقمية: دعم أنظمة التسويات الآنية والمقاصة الإلكترونية لتحسين إدارة رأس المال والكفاءة التشغيلية.
2. رفع كفاءة الكوادر:تدريب الموظفين في مجالات التحول الرقمي وإدارة المخاطر لرفع القدرات المؤسسية.
3. نظام رقابي داخلي: إنشاء نظام يربط مؤشرات القروض والمخاطر بالأنظمة الرقمية لتوازن أفضل بين الكفاءة والمخاطرة.
4. استراتيجية تكاملية: اعتماد نهج موحد يدمج الرقمنة وإدارة المخاطر لتعزيز الأداء المالي والمصرفي.
5. أطر معيارية للمخاطر: تطبيق معايير عالمية)مثلCOSOو(31000 ISOلإدارة المخاطر داخل البنوك بإشراف رقابي فعال.
6. دعم تشريعي ورقمي: توفير بيئة تنظيمية داعمة للبنية الرقمية المتقدمة وتشمل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
7.تحسين نظم المعلومات: تصميم منصات ذكية تتيح التقييم اللحظي للمخاطر وربطها بسلوك العملاء المالي.
8. مؤشرات أداء مرنة: تطوير أدوات قياس ذكية لفعالية التحول الرقمي وإدارة المخاطر، وربطها بالحوافز المؤسسية.
9. شراكات معFinTech:تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لتسريع التحول الرقمي وابتكار حلول مصرفية.
10. تعزيز الوعي الرقمي: إطلاق حملات تثقيفية لتعزيز استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وزيادة فعاليتها.

المصادر Reference

1. ابراهيم, اسلام جمال صابر ,(2023)," التحول الرقمي بجمهورية مصر-العربية : دراسة تحليلية لمنصة مصر- الرقمية " المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات , 5(13.2), 171 – 135 .
2. امين , هشام ,(2022)," التحول الرقمي في البنوك , مصر " (https://www.researchgate.net/publication/363752792)

3. البرزنجي, زاهدة علي,(2022), تحديد العلاقة بين كفاءة الاداء المصرفي والذكاء المالي واثرهما في تعظيم القيمة السوقية لعينة من المصارف العراقية المساهمة للمدة 2010-2020, اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة

4. بلعزوز، بن علي، قندوز، عبد الكريم، جبار، عبد الرزاق، إدارة المخاطر: مشتقات ماليه هندسه ماليه، مؤسسه الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2013.

5. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2015.

6. الجليحاوي, زينب جواد,(2010), أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الاداء المصرفي ـ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق (الرافدين –الرشيد), رسالة ماجستير في ادارة الاعمال, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة.

7. حسين , حسن علاء ,(2024) "تقييم ادارة المخاطر على وفق المواصفة - ISO 31000 : 2018دراسة حالة في وزارة الداخلية العراقية " الدبلوم العالي المعادل للماجستير ادارة الاعمال كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد العراق.

8. الخفاجي، رسل صالح،(2018)، تحليل العلاقة بين ادارة المخاطرة المصرفية والاداء المالي المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

9. صندوق النقد العربي,(2008), اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية, المبادئ الاساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً.

10. عبادي، عبد الرزاق مهدي،(2024)، ادارة المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الكفاءة المصرفية: دراسة لعينة من المصارف الاسلامية العراقية للمدة (2015-2022)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

11. عبد الجابر, محمد وغنام, نها أحمد,(2022), تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء جودة الخدمة المقدمة بالقطاع السياحي والفندقي وفقاً لرؤية مصر 2030م ,مجلة كلية السياحة والفنادق, الجزء 3 العدد 11.

12. العنبكي, أنمار ماجد علي, (2020) "اختبارات الجهد المصرفي ودورها في إدارة المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العاملة في العراق"، العراق، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال، ماجستير، قسم اقتصاديات ادارة المصارف .

13. الموسوي، حيدر يونس والخفاجي ايات حسين(2020)قياس العلاقة السببية للمرونة المالية والمخاطر المصرفية دراسة لعينة من المصارف العراقية والاماراتية مجلة الادارة والاقتصاد المجلد(9) العدد (33)العراق.

14. نسبة كفاية رأس المال – ويكيبيديا العربية على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

15. Apătăchioaea ,Adina ,The performance banking risks and their regulation , a Faculty Of Economics and Business Administration "Alexandru Ioan Cuza" University, B-dul Carol 1 nr.22, România , ScienceDirect, Procedia Economics and Finance -20- 2015.

16. Begam ،(2020) ،evaluation OF cash management and its association with financial efficiency a study with special reference with Indian its Industry.

17. Jaber, a. S. (2020). The impact of risk management practices on the organizational performance: field study at jordanian insurance companies (master's thesis, middle east university).

18. Schallmo, DANIEL, Williams, CHRISTOPHER A., & Boardman, LUKE, (2020), Digital transformation of business models- best practice. In Digital Disruptive Innovation. World Scientific.